

Distr.
GENERAL

E/1993/82
14 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٣

جنيف، ٢٨ حزيران/يونيه - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣

البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت*

النهوض بالمرأة

فرقة العمل المعنية بمعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث
والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة
الإنمائي للمرأة

مذكرة من الأمين العام

١ - يقترح الأمين العام، في سياق إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في المنظمة، وفي ضوء توصية فريق المستشارين الرفيع المستوى، إدماج معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٢ - ويتمثل الهدف الذي ينشده الأمين العام في التوصل الى برنامج أقوى وأكثر توحدا للنهوض بالمرأة من خلال الجمع بين الدور البحثي الذي يضطلع به المعهد والولاية التي ينهض بها الصندوق من أجل الاضطلاع بمشاريع مبتكرة وحفازة، والتمكين من ربط هاتين المجموعتين من الأنشطة بصورة أوثق بالمؤتمر العالمي الرابع للمرأة المقرر عقده في عام ١٩٩٥، خاصة وأن شعبة النهوض بالمرأة والأمانة العامة للمؤتمر سيتواجدان في إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في نيويورك. ويأمل الأمين العام أن ينجح مثل هذا البرنامج المشترك الأكثر دينامية في إجتذاب تمويل أكبر، وأن يؤدي تجميع الموارد أيضا الى توليد وفورات في التكاليف الادارية.

٣ - وقد أنشأ الأمين العام فرقة عمل، برئاسة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، لدراسة مختلف جوانب الإدماج المقترح والتقدم إليه بتوصيات محددة بشأن تنفيذه الفعلي. واجتمعت فرقة العمل، التي تألفت من عضوين من مجلس أمناء معهد البحث والتدريب وعضوين من اللجنة الاستشارية المعنية

بالصندوق الإنمائي للمرأة، مع مساعدة من مديري الهيئتين ومن ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشعبة النهوض بالمرأة، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٣، وقدمت الى الأمين العام تقريراً في ٢٧ أيار/مايو مشفوعاً بتأييدها الإجماعي.

٤ - ويسعد الأمين العام، استناداً الى تقرير فرقة العمل (أنظر المرفق)، الذي وافق عليه، والذي يحيله طياً الى المجلس للعلم، أن يقدم الى المجلس اقتراحه بإدماج معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ويوجه اهتمام المجلس بوجه خاص الى الفقرات ١٢ الى ١٥ من التقرير، التي أيدت فيها فرقة العمل الادماج المقترح من أجل تحقيق تماسك أكبر بين الجوانب المتعلقة بالسياسات والبحوث والعمليات في الجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة.

٥ - ويثق الأمين العام في أن المجلس سيوافق على اقتراحه، الذي يتماشى مع اعتزامه التوصل الى برنامج أقوى وأكثر توحداً لتحسين الموارد المتاحة واستغلالها على النحو الأكثر فعالية .

المرفق

تقرير فرقة العمل المعنية بمعهد الأمم المتحدة الدولي
للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم
المتحدة الإنمائي للمرأة

١ - أنشأ الأمين العام فرقة العمل استجابة لتوصية من مجلس أمناء المعهد الدولي بأن ينظر في التوصية المقدمة من فريق المستشارين الرفيع المستوى والداعية الى إدماج المعهد الدولي مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وطلب الى المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن ترأس فرقة العمل، التي ضمت عضوين من مجلس أمناء المعهد الدولي وعضوين من اللجنة الاستشارية المعنية بالصندوق الإنمائي للمرأة ومديرية المعهد الدولي ومدير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وممثلاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثلاً لشعبة النهوض بالمرأة التابعة لادارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة.

٢ - واجتمعت فرقة العمل في الفترة من ٢٤ الى ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٣ في مقر صندوق الأمم المتحدة للسكان للنظر في الجوانب الموضوعية والادارية والسياسية للإدماج المقترح وذلك في محاولة للاستجابة لتوجيه الأمين العام بأن تصوغ "توصيات محددة بشأن تنفيذ الاقتراح بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية". وفي إنجاز هذه المهمة، أحاطت الفرقة علماً باعتماد الأمين العام التوصل الى برنامج أقوى وأكثر توحدا للنهوض بالمرأة داخل منظومة الأمم المتحدة واستغلال الموارد المتاحة على النحو الأكثر فعالية. وفي هذا الصدد، أولي الاعتبار اللازم لكون قرب إنعقاد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في عام ١٩٩٥، وما سيعقبه من متابعة، يحتم النظر الى الإدماج كمجرد خطوة فيما ينبغي أن يكون استراتيجية أشمل لتعزيز الجهود المبذولة في منظومة الأمم المتحدة لتحسين حالة المرأة.

٣ - وكان واضحاً في استعراض الولاية والأهداف الخاصة بالمنظمتين كما ترد في قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة أن هناك مجالات تداخل وتكامل. فالمهام الرئيسية للمعهد الدولي، وفقاً لنظامه الأساسي، تتمثل فيما يلي (A/39/511، المرفق، المادة الثانية، الفقرة ١):

(أ) إجراء بحوث ودراسات يكون من شأنها تعزيز إدماج وإشراك المرأة بفعالية في عملية التنمية؛ وتولي برامج المعهد في مجال البحوث والدراسات، بما فيها، على وجه الخصوص، البرامج العملية المنحى، اهتماماً خاصاً للمشاكل التي تواجهها المرأة في البلدان النامية وإشراك المرأة في إعداد وتصميم وتنفيذ الأنشطة الإنمائية على جميع المستويات؛

(ب) وضع برامج للتدريب، بما في ذلك برنامج للزمالات والخدمات الاستشارية، يسعى المعهد عن طريقها الى زيادة الوعي بشأن القضايا المتعلقة بالمرأة والتنمية ويحاول جاهداً تحقيق مشاركة المرأة على

قدم المساواة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجميع جوانبها، وزيادة الفرص المتاحة للمرأة لاكتساب مهارات جديدة بغية مواجهة تحديات التغير السريع في مجتمع اليوم؛

(ج) إنشاء وإبقاء نظام للمعلومات والوثائق والاتصال بغية تمكين المعهد من الوفاء بالحاجة الى نشر المعلومات على نطاق العالم بشأن قضايا المرأة.

٤ - وفي حالة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ينص قرار الجمعية العامة ١٣٣/٣١، الذي يحدد معايير وترتيبات إدارة صندوق التبرعات الذي كان سالفا له، على أنه "ينبغي الانتفاع من موارد الصندوق في تكملة ما يجري من أنشطة في المجالات التالية" (الفقرة ١ (أ)):

(أ) أنشطة التعاون التقني؛

(ب) وضع البرامج الإقليمية والدولية؛

(ج) وضع برامج مشتركة فيما بين المنظمات؛

(د) الاتصال والإعلام.

وأعادت الجمعية في وقت لاحق تأكيد مجالات العمل هذه في مرفق قرارها ١٢٥/٣٩، الذي حدد في الفقرة ٩ منه، مجالين من المجالات ذات الأولوية تستخدم فيهما موارد الصندوق: "أولا، لاستخدامها كعامل حفاز، بهدف ضمان الاشتراك المناسب للمرأة في صميم الأنشطة الإنمائية السائدة، وذلك بصورة متكررة قدر الإمكان في المرحلة السابقة على الاستثمار؛ ثانيا، لتدعيم الأنشطة المبتكرة والتجريبية التي تفيد المرأة بما يتماشى مع الأولويات الوطنية والإقليمية".

٥ - وقد نشط المعهد الدولي في بدء وإدارة الجهود البحثية على صعيد كلي، بما في ذلك التطوير المنهجي، وفي اختبار وبيان وانتاج وحدات ومجموعات تدريبية. وبالإضافة الى ذلك، كان لديه برنامج نشط للتوثيق والنشر يجري تنفيذه من خلال منشأة داخلية للطباعة والنشر. أما الصندوق الإنمائي للمرأة فهو يوفر دعما مباشرا على الصعيد الوطني من أجل تمكين المرأة. وهو يعمل، على حد سواء على الصعيد الكلي للتأثير على صنع السياسات، وعلى الصعيد الجزئي، في دعم الأنشطة الاقتصادية التي تفيد المرأة على سبيل المثال. وتعمل كلتا المنظمتين في الأنشطة البحثية والتدريبية، وإن يكن على أصعدة مختلفة، دون أن يكون هناك كثير من التعاون بينهما، حتى في المجالات المشتركة. وقد لاحظت فرقة العمل العديد من الفرص المهدرة في هذا الصدد.

٦ - وكان ثمة اعتراف بأن محدودية التنسيق والتعاون بين المعهد والصندوق تدل على مشكلة أعم داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي هذه الحالة على وجه التحديد، تفاقم الأمر بصورة لا شك فيها من جراء نقص الموارد المتاحة للمنظمتين من أموال وموظفين، ومن جراء المسافة الفعلية التي تفصل بينهما.

٧ - وولاية المعهد تتطلب منه أن يكون القوة المحركة في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالبرامج البحثية والتدريبية اللازمة للنهوض بالمرأة. ولاحظت فرقة العمل أنه كان يصعب على المعهد، بموارده المحدودة للغاية من الأموال والموظفين، أن يكتسب دورا بارزا ويواصل الاضطلاع به. وعلاوة على ذلك، فإن عزلته النسبية قد أدت الى عدم لمعانه مما ترك أثرا على احتمالات حصوله في المدى البعيد على الموارد المالية منها والموضوعية. وكان ثمة إجماع في آراء فرقة العمل على أن المعهد بحاجة الى إعادة توجيه برنامجه وإقامة صلات أكثر إنتظاما مع المؤسسات الرئيسية، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بحيث يتسنى له أن يكون متصدرا للأعمال المتعلقة بقضايا الفروق بين الجنسين.

٨ - أما الصندوق الإنمائي للمرأة، الذي يعمل بصورة رئيسية في الأنشطة العملية، فقد أجرى أيضا دراسات واستقصاءات تجريبية لتلبية الاحتياجات البحثية العملية. وتعتقد فرقة العمل أن الإدماج يمكن أن يحقق جملة أمور منها الإسهام بدرجة كبيرة في تلبية الاحتياجات البحثية العملية للصندوق. كما يمكن أن تستفيد الأنشطة التدريبية التي يضطلع بها الصندوق من العمل الذي ينجزه المعهد في ميدان التنمية.

٩ - إلا أن فرقة العمل تؤمن، رغم ضعف الطرائق القائمة، أن أهمية استدامة الموارد المخصصة للبحث والتدريب من أجل تحسين حالة المرأة تظل أهمية فائقة. ولذلك، فقد راجحت بين مزايا وعيوب إدماج المعهد والصندوق وكان الهدف المائل في اعتبارها هو تعزيز البرامج البحثية والتدريبية التي تفضي الى النهوض بالمرأة.

١٠ - وعلى الجانب الإيجابي، فإن ولايتي المنظمتين تكمل كل منهما الأخرى وتتداخلان بصورة جيدة للغاية؛ وبالتالي فإن وجود استراتيجية موحدة سيكون من شأنه أيضا القضاء على الازدواجية. فمن ناحية، سيؤدي الإدماج مع الصندوق الإنمائي للمرأة الى تمكين المعهد الدولي من تلمس الاحتياجات البحثية للأنشطة العملية الرامية الى النهوض بالمرأة. ومن الناحية الأخرى، سيتمتع الصندوق بإمكانية الوصول مباشرة الى نواتج البحوث التي يمكن تكييفها وتطبيقها على صعيدي السياسات العامة والقواعد الشعبية على حد سواء. وقيام علاقة أوثق سيؤدي الى النتيجة المرجوة التي تتمثل في التوصل الى نهج أكثر تماسكا في معالجة مشكلات المرأة في العالم النامي. كما أن نقل المعهد الى نيويورك سيضعه في قلب أنشطة الأمم المتحدة، بما يوفر فرصا أكثر للمشاورات والتعاون. كما سيتمتع المعهد بإمكانية الوصول بصورة أكثر مباشرة على نطاق العالم الى المؤسسات والجامعات العاملة في ميدان البحوث المعنية بالمرأة، بما يسهل أنشطة في مجال جمع المعلومات ونشرها على حد سواء، فضلا عن مبادرات بناء الشبكات. ولن يكون من قبيل الإفراط في الخيال توقع أن تتعزز قدرة المعهد على جمع الأموال نتيجة لما تقدم.

١١ - وليس ثمة شك، في الوقت ذاته، في أن إدماج المنظمتين المستقلتين سيجلب معه مصاعب عملية، وبخاصة عندما يؤدي الى النقل من مكان الى آخر. فلا بد من مراعاة البعد الانساني للاندماج، والأثر السلبي على حياة الأفراد ومسيرتهم الوظيفية. وينطبق ذلك بوجه خاص على الموظفين المعيّنين محليا، الذين يخدم غالبيتهم باخلاص وتфан منذ سنوات كثيرة. وبالنسبة للأعمال الجارية، فإن أي نقل ستكون له آثاره المعطلة،

وينبغي توقع نشوء مشكلات في التكيف على المدى القريب. ومن الزاوية المالية، ستكون هناك تكاليف متكبدة لمرة واحدة لأغراض النقل والتركيب، وربما تزداد التكاليف المتكررة نظرا لارتفاع الأسعار في نيويورك.

١٢ - وأحاطت فرقة العمل علما بالفائدة الهائلة التي تحققت بفضل كرم الجمهورية الدومينيكية، الذي مكن من تطوير المعهد الدولي رغم المحدودية الشديدة لموارده. وجرى الاعتراف الواجب بالإسهام البالغ الأهمية الذي قدمته الجمهورية الدومينيكية بالفعل من أجل النهوض بالمرأة على الصعيد الدولي. وأوصت فرقة العمل بالنظر بصورة جادة في مواصلة وتطوير هذه الخبرة في تنفيذ الاندماج المقترح للمعهد الدولي والصندوق الإنمائي للمرأة.

١٣ - وبعد أن نظرت فرقة العمل في المسألة وتداولت بشأنها بصورة مطولة، فإنها ترى أن من المستحسن إدماج المعهد الدولي والصندوق الإنمائي للمرأة، من أجل تحقيق تماسك أكبر بين الجوانب المتعلقة بالسياسات والبحوث والعمليات في الجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة. ويجب بطبيعة الحال أن يكون هذا الإدماج مرهونا بمداولات وقرارات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، تود فرقة العمل أن تؤكد على أنها قد توصلت إلى الاستنتاج المذكور أعلاه مع التنبيهات التالية:

(أ) من شأن الإدماج أن يؤكد على تنسيق وتعزيز الروابط المشتركة في برامج المعهد الدولي والصندوق الإنمائي للمرأة دون المساس بما يتمتع به كل منهما من مزايا وخصائص مقارنة،

(ب) ينبغي أن يحتفظ المعهد الدولي بهويته المنفصلة واستقلاله من أجل مواصلة البحوث المستقلة وما يتصل بها من أنشطة تدريبية تتسم بالأهمية للنهوض بالمرأة، وأن يرأسه رئيس للبحوث والتدريب، وفي هذا الصدد، يوصي بإنشاء لجنة استشارية للبحوث والتدريب لتوفير التوجيه اللازم، بيد أنه ينبغي أن تكون هناك آلية واحدة للإدارة والإبلاغ في المنظمة المندمجة الجديدة التي تضم المعهد والصندوق،

(ج) إن الجزء المكمل الحالي من موظفي المعهد الذين يضطلعون بأعمال البحوث والتدريب جزء صغير للغاية، وبالتالي فهو يعمل أكثر من طاقته؛ وسيكون من شأن الإدماج أن يحرر الموارد لتعزيز قدرة المعهد الدولي على الاضطلاع بالبرامج البحثية والتدريبية،

(د) يوصي باستغلال المنشأة الحالية الموجودة في الجمهورية الدومينيكية كمركز مؤتمرات تابع للأمم المتحدة يعني بدور المرأة في التنمية، على غرار مركز بيلاغيو في إيطاليا؛ وينبغي أن تُدرس إمكانية تنفيذ هذه التوصية، بالتشاور مع الحكومة؛ ويتصل بذلك أنه ينبغي أيضا دراسة إمكانية استخدام منشأة الطباعة والنشر مستقبلا لخدمة منظمات الأمم المتحدة،

(هـ) من الضروري ألا يؤدي الإدماج الى نقصان صاف في تدفقات الموارد الى البرنامج الموحد للمعهد الدولي والصندوق الإنمائي للمرأة؛ ووصولاً الى هذه الغاية، يجب بذل جهد مشترك لتعبئة موارد المانحين التقليديين لهاتين المنظميتين وغيرهم من المانحين لدعم هذا البرنامج المعزز.

(و) ينبغي إجراء تحليل سليم للآثار القانونية والمالية والادارية المترتبة على الإدماج، فضلاً عن الإطار الزمني اللازم لتنفيذه.

١٤ - وترى فرقة العمل، في تأييدها للإدماج المقترح، أن المعهد الدولي سيتمكن من توسيع نطاق عمله وتأثيره. فلن يكون بإمكانه فحسب الوصول مباشرة الى شبكة المكاتب الميدانية العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بل سيكون بإمكانه الوصول أيضاً الى موارد ومنشآت كل المنظمات الأعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، وهي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وهذه المنظمات وكلها تعمل في مجال الأنشطة العملية سيكون بمقدورها أن تحقق مكاسب مباشرة لبرامجها بالاستفادة من نواتج المعهد الدولي.

١٥ - وتود فرقة العمل أن تشدد على أنه لا بد من تنفيذ الإدماج المقترح بصورة مدروسة، وبعد إجراء الترتيبات القانونية والادارية السليمة. ولا بد أن يتمثل الهدف الأساسي في تعزيز البرامج الرامية الى النهوض بالمرأة في كافة أجزاء منظومة الأمم المتحدة. ولذلك، تحت فرقة العمل بشدة على استعراض التفاعلات بين المنظمة المندمجة الجديدة ولجنة مركز المرأة وترشيد هذه التفاعلات في سياق الجهود الجارية لإعادة تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي في الوقت ذاته على المنظمة الجديدة التي تضم المعهد الدولي والصندوق الإنمائي للمرأة أن تتعاون على نحو وثيق مع إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، بما في ذلك شعبة النهوض بالمرأة، ولا سيما في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة المقرر عقده في عام ١٩٩٥.

- - - - -